إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/263
للنشر الفوري
5 يونيو 2015

خبراء الصندوق يختتمون زيارة إلى المغرب لإجراء المراجعة الثانية لخط الوقاية والسيولة

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فِرَق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. وبناء على الاستنتاجات الأولية التي تخلص إليها البعثة، يقوم الخبراء بإعداد تقرير يقدَّم إلى المجلس التنفيذي، بعد موافقة الإدارة العليا، للمناقشة واتخاذ القرار.

قام فريق من صندوق النقد الدولي بقيادة السيد جان–فرانسوا دوفان بزيارة المغرب في الفترة من 28 مايو إلى 5 يونيو 2015 لإجراء مناقشات مع السلطات حول المراجعة الثانية لأداء الاقتصاد في ظل اتفاق "خط الوقاية والسيولة" الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في يوليو 2014. ولم تسحب السلطات المغربية موارد من خط الوقاية والسيولة، كما تنوي الحفاظ على الطابع الاحترازي للاتفاق، ما لم تطرأ احتياجات فعلية لميزان المدفوعات إذا حدث تدهور كبير في الأوضاع الخارجية.

وفي ختام البعثة، أدلى السيد دوفان بالتصريح التالي:

"يواصل الاقتصاد مسيرة التعافي وتبدو آفاق الاقتصاد الكلي مواتية، ولكنها تظل محاطة بمخاطر التطورات السلبية. فبعد تباطؤ النمو في عام 2014، من المتوقع أن يتجاوز 5% بقليل في عام 2015، بدعم من الإنتاج الزراعي الذي حقق ارتفاعا استثنائيا، بينما يتسارع النشاط بالتدريج في القطاعات الأخرى. وقد تحسنت أوضاع الحسابات الخارجية، مستفيدةً من انخفاض أسعار النفط وقوة أداء الصادرات من الصناعات المستحدثة مؤخرا. واستمر تحسن الاحتياطيات الدولية وضاق عجز الحساب الجاري الخارجي ليصل إلى 5.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014. ومن المتوقع أن ينخفض مجددا ليصل إلى نحو 3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015. وزاد انكماش عجز المالية العامة، مما يرجع بشكل خاص إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإبقاء النفقات العامة تحت السيطرة. ومن ناحية أخرى، ارتفع الدين العام ولكنه لا يزال في مستوى يمكن الاستمرار في تحمله، حيث بلغ حوالي 65% من إجمالي الناتج المحلي. أما التضخم فلا يزال منخفضا عند مستوى ؟. ولكن معدل البطالة لا يزال مرتفعا، وخاصة بين الشباب.

"وعلى المدى المتوسط، يُتوقع أن يتسارع النمو، شريطة تحسن الأوضاع الخارجية والمثابرة في تنفيذ الإصلاحات. ولا تزال هناك مخاطر كبيرة تتعلق بإمكانية امتداد فترة النمو البطيء في الاقتصادات المتقدمة أو عودة أسعار الطاقة إلى الارتفاع أو زيادة تقلب السوق، وكلها يدعو إلى مواصلة الجهود لتعزيز صلابة الاقتصاد.

"وقد تم تخفيض مواطن الضعف في الحسابات الخارجية وفي المالية العامة على مدار العامين الماضيين، بدعم من الإجراءات القوية المتخذة على صعيد السياسات. وفي هذا السياق، أُحرِز تقدم كبير في إصلاح نظام الدعم، مما خفض تكاليفه وحد من المخاطر المصاحبة على المالية العامة، بينما تم التوسع في البرامج الاجتماعية المعنية بالصحة والتعليم. ويعتبر اعتماد قانون أساسي جديد للميزانية في مايو 2015 بمثابة خطوة جديرة بالترحيب نحو تحسين إطار المالية العامة. غير أن إصلاح نظام المعاشات التقاعدية بات ملحا لضمان استمرارية النظام مع توسيع نطاق تغطيته، وينبغي تنفيذه دون تأخير.

"ولا يزال موقف السياسة النقدية مواتيا. فقد تم مؤخرا تعديل وزن كل من اليورو والدولار في سلة تسعير الدرهم المغربي بما يتمشى مع الهيكل الحالي للتدفقات الخارجية. ومن خلال إضفاء مزيد من المرونة على نظام سعر الصرف، بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى، يمكن تقديم دعم أكبر لاستراتيجية السلطات الرامية إلى تنويع منتجات التصدير وأسواق الصادرات ومساعدة الاقتصاد على استيعاب الصدمات بصورة أفضل. ويتطلب الأمر أيضا مواصلة الجهود لتحسين مناخ الأعمال وزيادة الشفافية والمنافسة وتعزيز الحوكمة بهدف تحسين التنافسية والعمل على تحقيق نمو أقوى وأكثر توفيرا لفرص العمل والحد من الفقر.

"ولا يزال القطاع المالي سليما وصلبا، بفضل القوة التي يتسم بها الإطار التنظيمي والرقابي. غير أن تزايد القروض المتعثرة يستدعي المراقبة بمزيد من الدقة. ومن الأمور الجديرة بالترحيب أيضا ما تبذله السلطات من جهود لمواصلة تحسين إطار السياسات المالية. وبعد اعتماد قانون مصرفي جديد في نوفمبر 2014، تتطلع البعثة إلى تعديل قانون البنك المركزي.

"ويود فريق البعثة توجيه الشكر إلى السلطات المغربية على حسن تعاونها ومناقشاتها المثمرة مع أعضاء الفريق."

معلومات مرجعية:

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في يوليو 2014 على اتفاق يغطي 24 شهرا يتيح للمغرب الحصول على موارد من خط الوقاية والسيولة بقيمة تعادل 5 مليارات دولار تقريبا (550% من حصة المغرب في الصندوق) (راجع البيان الصحفي رقم 14/368). وفي 6 فبراير 2015 اختُتِمَت المراجعة الأولى لأداء الاقتصاد في ظل الاتفاق (راجع البيان الصحفي رقم 15/39).